SAFERWORLD
PREVENTING VIOLENT CONFLICT. BUILDING SAFER LIVES

SDHGF
مؤسسة بنات الحديدة التنموية الاجتماعية
Social development Hodeidah girls Foundation

المشاركة في العملية السياسية حق أصيل للنساء

يوليو 2022

الملخص التنفيذي:

تلعب محافظة تعز دورا هاما في الخارطة السياسية للبلاد بشكل عام، إلا أن هذا الدور لا ينعكس على المشاركة السياسية على المستوى المحلي للمحافظة، ناهيك عن استمرار رحى الحرب والحصار المفروض على المحافظة.

وتهدف هذه الورقة إلى معرفة واقع مشاركة النساء في العملية السياسية في محافظة تعز، ومعرفة الدعم والتمكين الذي تتلقاه لذلك، للخروج بتوصيات وأليات تعزز من دور النساء في صناعة القرار على مستوى المحافظة وذلك من خلال وجهة نظر الفاعلين/ات في هذا المجال.

وقد خلصت الورقة إلى تعرض النساء للإقصاء والتهميش الأمر الذي يجعلها تعيش معاناة كبيرة جداً تحتاج إلى إيجاد حلول حقيقية تمكنها من تعزيز دورها وزيادة مشاركتها من أجل الحصول على حقوقها ورفع الظلم عنها ومساندة قضاياها المختلفة.

وتختلف أسباب ضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية، ويعد ضعف قدرات المرأة وقلة ثقة المجتمع بها سببا رئيسيا لضعف مشاركتها، بالإضافة للتنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد المجتمعية، فيما أثر التدين الشكلي والموروث الديني الذي يتم من خلاله تمكين المفاهيم المغلوطة ضد المرأة، بالإضافة إلى الخلل البنيوي في التعليم بشكل عام وما تقدمه المناهج التعليمية من تكريس للنظرة الدونية للمرأة في الاسرة والمجتمع.

يسبب ضعف دور الأليات الوطنية المعنية بالنساء الى ضعف في بيئة العمل الحكومي لتعيين المرأة في مواقع صنع القرار، وكذلك يؤدي ضعف مشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار في الأحزاب السياسية إلى ضعف في تواجد النساء في عضوية مجلسي الوزراء والنواب والمجالس المحلية.

لتسهيل مشاركة المرأة في العملية السياسية يجب تبني وثيقة سياسية (ورقة تسوية سياسية بين مكونات الشرعية) مضمونها الالتزام بتعزيز مشاركة المرأة من خلال حضورها في المؤسسات والهيئات الحكومية كحد أدنى.

كما تؤكد الورقة على أنه بالرغم من العادات والتقاليد التي تحد من عمل المرأة ومشاركتها في المجال العام إلا أن أداء المرأة الفاعل والكفؤ في أي مجال يجعل المجتمع يتعامل معها بإيجابية، وقد اقترحت الورقة إيجاد ألية لتعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية تتمثل بتوحيد التحالفات النسوية على المستويين الوطني والمحلي لتقوم بعملية دعم واسناد النساء وتبني لقضاياهن، وكذلك رفع وعي المجتمع وزيادة تقبله للنساء، ومن جهة أخرى تعمل على مناصرة قضايا النساء وتوعيتهن بحقوقهن وتنمية قدراتهن وتمكينهن من الوصل إلى مواقع صناعة القرار، وقد خرجت الورقة بجملة من التوصيات لكل من: الحكومة أهمها تفعيل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، ومراجعة التشريعات الوطنية بما يتوائم مع الاتفاقيات الدولية بما يعزز من المساواة وعدم التمييز

بين الرجال والنساء في الحياة العامة والخاصة وإشراك النساء بالتعيينات الوزارية القادمة، أما التوصيات للسلطة المحلية تتمثل بتعيين النساء في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي بنسبة لا تقل عن 30% بحسب مخرجات الحوار الوطني وبالأخص في المواقع التي تخدم خدمات مباشرة للنساء أو تتعامل مباشرة مع النساء، وتوصيات للمجتمع المدني أهمها ممارسة دور رقابي على تنفيذ السياسات العامة للدولة المتعلقة بالنساء، وتبني القضايا النسوية من قبل تشبيك جامع بين المكونات النسوية على المستوى الوطني بشكل عام لتبني استراتيجية موحدة حول تعزيز المشاركة السياسية للنساء، وأخرى للأحزاب السياسية تتمثل بإعلان موقف سياسي واضح في كل حزب سياسي بالتزامهم بتمكين النساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار، وتخصيص نسبة من حصص الأحزاب السياسية للنساء في التعيينات في المناصب القيادية الحكومية الوطنية والمحلية، وتوصي وسائل الاعلام بتبني ميثاق شرف إعلامي لدعم قضايا تمكين النساء واشراكهن سياسيا، والعمل على انشاء مرصد رقابة إعلامية لمراقبة تطبيق استراتيجية دعم المرأة ومراقبة الخطاب الدعوي التحريضي وترشيد الخطاب الدعوي تجاه قضايا مشاركة النساء سياسيا، وتوصي النساء بالتشبيك والتنسيق والدعم بين مختلف شرائح النساء لتوسيع دائرة مشاركتهن المجتمعية لتكون شريكة حقيقية وليست وهمية تسهم في حل ومناصرة قضايا النساء خاصة كونها الأقرب للمرأة والأكثر معرفة بمشكلاتها، إضافة إلى جملة أخرى من التوصيات لكل جهة من الجهات السابقة.

المقدمة:

تقع محافظة تعز في الجنوب من العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بمسافة تصل إلى 256 كيلو متر وتبلغ مساحة محافظة تعز حوالي (10008 كم²) تتوزع في ثلاثة وعشرين مديرية وتعتبر مديرية المخا أكبر المديريات، و يبلغ عدد سكان محافظة تعز وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2004م (2,393,425) نسمة وينمو السكان فيها سنويًا بمعدل 2.47%1. وبناءاً على هذا التعداد يمكن تقدير عدد السكان في نهاية عام 2022 بما يقارب 3,536,185 نسمة، ونصف هذا العدد تقريبا من النساء.

تمثل محافظة تعز دورا هاما في المعادلة السياسية اليمنية وتعتبر إحدى المحافظات الهامة التي قدمت العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية الهامة في تاريخ بلادنا، فهذه المحافظة والتي عدد سكانها يمثلون 11% تقريبا من إجمالي عدد السكان فهي تلعب دورا كبيرا على المستوى السياسي والاقتصادي للدولة، حيث يبدو ذلك جليا في مستوى الشخصيات من الذكور البارزة على مستوى هذه المحافظة إلا أن ذلك لا ينعكس على مستوى تمثيل نساء هذه المحافظة، فمثلا نسبة النساء في المجالس المحلية على مستوى مجلس المحافظة ولا امرأة من إجمالي 23 عضو،

[1] https://yemen-nic.info/gover/taiz/brife/

وعلى مستوى مجالس المديريات هناك ست فائزات من اجمالي 181 عضو/ة في جميع المديريات،[2] وهو ما يعكس اشكالية تمثيل النساء في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي، ويحاكي ايضا نسبة تمثيل النساء على مستوى البلد بشكل عام.

وقد شهدت محافظة تعز أحداث كثيرة ونالها الكثير من الصراعات السياسية والمسلحة على مدى حقب زمنية متعددة في التاريخ اليمني الحديث ولأهمية هذه المحافظة فإنها تعاني من صراع سياسي قوي بين مختلف الأحزاب السياسية اليمنية لكون أغلب قيادات هذه الأحزاب من أبناء المحافظة، ناهيك عن تأثرها بالحرب الحالية التي تشهدها البلاد منذ سبتمبر 2014م وحتى الان بالذات الحصار الخانق المفروض على المدينة وصعوبة الوصول السهل إليها الذي يحتاج اليوم إلى ما لا يقل عن أربع ساعات بعد أن كان المسافر يحتاج إلى عشر دقائق للوصول إلى قلب المدينة، وقد أثرت حالة النزاعات المسلحة وانتشار الجماعات المتطرفة بشكل كبير على وضع النساء العام في محافظة تعز.

وبناء على قرار مجلس الأمن رقم 1325 الصادر عام 2000م كأول قرار يقر بالتأثير البالغ وغير المتكافئ على النساء والفتيات في النزاعات المسلحة ويشدد على جعل أجندة المرأة والسلام والأمن أولوية وطنية على المستوى المحلي والوطني وفقا لمحاور القرار الأربعة المتمثلة في المشاركة والحماية والوقاية والإغاثة والانعاش، تحاول هذه الورقة مقاربة واقع النساء في محافظة تعز فيما يتعلق بمحور المشاركة السياسية من هذا القرار الهام.

حيث تهدف هذه الورقة إلى معرفة واقع النساء في محافظة تعز فيما يتعلق في المشاركة في العملية السياسية، ومعرفة الدعم والتمكين الذي تتلقاه لذلك، للخروج بتوصيات وأليات تعزز من دور النساء في صناعة القرار على مستوى المحافظة وذلك من خلال وجهة نظر الفاعلين/ات في هذا المجال.

وذلك من خلال معرفة ما يلي:

- تحليل واقع مشاركة النساء في العملية السياسية.
- الجهود المبذولة لدعم مشاركة النساء في العملية السياسية.
- الأولويات لدعم النساء للمشاركة في العملية السياسية.
- المقترحات والتوصيات التي تعزز من مشاركة النساء في العملية السياسية.

وللإجابة على تلك الاسئلة من وجهة نظر الفاعلين/ات تم توزيع استبيان وتنفيذ جلسات نقاشية استهدفت من يمثلون السلطة المحلية والمجتمع المدني والاحزاب السياسية والاعلام والنساء الناشطات، واشتمل الاستبيان وكذا الجلسات النقاشية على اسئلة تناقش الأهداف السابقة من وجهة نظر كل فئة والدور الذي تقوم به كل منها في تعزيز اشراك النساء في العملية السياسية.

[2] https://www.scer.gov.ye/ar-page.aspx?show=35

ومن خلال الإجابات على اسئلة الاستبيانات المختلفة والجلسات النقاشية يمكن تلخيص الاجابة على أسئلة هذه الورقة من وجهة نظر المعنيين/ات داخل المحافظة بالتالي:

أولا: تحليل واقع مشاركة النساء في العملية السياسية:

- الواقع الحالي:

ركزت بعض الاجابات بأن النساء كان لهن قبل الحرب دور ضعيف وإن شاركت تشارك كصوت انتخابي حيث لم تصل النساء إلى مجلس النواب الأطول مدة (2003 – 2022) إلا بممثلة وحيدة من أصل 301 عضو هي الدكتورة أوراس سلطان ناجي وقد توفت العام 2015 وبهذا لم يعد للنساء تواجد في السلطة التشريعية، وفي السلطة التنفيذية كانت تتواجد النساء باستمرار بحقيبتين وزاريتين ومع ذلك في أخر تشكيلة حكومية في ديسمبر 2020 تم اقصاء النساء من عضوية الحكومة دون ابداء مبررات على الرغم من أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تقر بتواجد النساء في كافة مواقع صنع القرار بنسبة لا تقل عن 30%، أما في المستوى المحلي في محافظة تعز ففي أخر انتخابات للمجالس المحلية العام 2006 لم تفز ولا مرشحة واحدة لعضوية المجلس المحلي للمحافظة وتتواجد النساء في عضوية المجالس المحلية للمديريات بعدد ست عضوات من أصل 181 عضواً، وهو ما يعكس اشكالية تمثيل النساء في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي، ويحاكي ايضا نسبة تمثيل النساء على مستوى البلد بشكل عام.

وأيضا ركزت إجابات أخرى بأن النساء كانت ولا زالت في نظر الأحزاب السياسية تمثل قاعدة عددية يستفاد من صوتها في أي انتخابات دون اهتمام بتمثيلها السياسي في مراكز صنع القرار، ولذا فتواجدها في المستويات القيادية للأحزاب تمثيل شكلي ينحصر في دائرة واحدة من دوائر الأمانة العامة تسمى دائرة المرأة.

ومع ذلك يرى البعض بأن حضور النساء في قطاع منظمات المجتمع المدني يعتبر مقدمة هامة لوصولها إلى مراكز صنع القرار بعد تلمس المجتمع لدورها الريادي في خدمة وتنمية المجتمع وهو ما يساعد في انتخابها لعضوية المجالس المحلية أو عضوية البرلمان.

وفيما يتعلق بأسباب هذا الواقع فيمكن تركيزها بالآتي:

- استمرار الحرب وانعدام الأمن في ظل غياب دور الدولة.
- تهميش دور الأحزاب السياسية وظهور سلطات سياسية تمثل طرفي الصراع.
- ضعف تمكين النساء في مواقع صنع القرار.

- الأسباب والمعوقات:

مثل قيام دولة الوحدة "الجمهورية اليمنية" نقلة نوعية وتحول هام في تعزيز فرص مشاركة النساء في الحياة العامة، فمع إعلان التعددية السياسية والحزبية بدأت مرحلة بروز عدد من القياديات السياسيات كمسؤولات لدوائر المرأة في الأحزاب السياسية اليمنية وبدأت النساء تعلن انضمامها لعضوية الأحزاب، وتساهم في أنشطة هذه الأحزاب وتشارك في العملية الديمقراطية كناخبة ومرشحة.

إلا أن السلاح الذي استخدمته الدولة العميقة في اليمن "القبيلة" وهو العادات والتقاليد والأعراف التي لا تسمح بأن تقف المرأة مرشحة أمام الرجل لعضوية مجلس النواب أو المجالس المحلية بالذات لو كان المرشح هو الشيخ أو ابنه أو قائد عسكري أو مسؤول في أجهزة الدولة مما يساهم في مضايقاتها وترهيبها بالقتل أو الاخفاء أو تلفيق أي تهمة بها كل ذلك لتتنازل عن الترشح، هذا إلى جانب استخدام الدين لتأكيد ذلك واصدار فتاوى دينية تؤكد تحريم ترشح النساء للولاية العامة وبذلك لا تستطيع الترشح لعضوية أي من المجالس المنتخبة، ولذا فقد ركزت الإجابات على أن أهم الأسباب والمعوقات أمام مشاركة النساء السياسية تتمثل فيما يلي:

1. التنشئة الاجتماعية التي تقوي سلطة الذكور على الإناث أو على الطفل في الأسرة.
2. التدين الشكلي والموروث الديني الذي يتم من خلاله تمكين المفاهيم المغلوطة ضد المرأة.
3. العادات والتقاليد المتوارثة لدى المجتمع.
4. النظرة الدونية للمرأة وضعف ثقتها بنفسها وكأنها تابعة وليس مستقلة.
5. هناك خلل بنيوي في التعليم بشكل عام فيه تمييز ضد النساء.
6. ضعف برامج التدريب والتأهيل للنساء في مجال التمكين السياسي.
7. ضعف دور المؤسسات الحكومية المتعلق عملها بالمرأة.
8. قلة تبادل الخبرات والتواصل مع النساء من القيادات الفاعلات في المجال السياسي في المستويات العليا.
9. ضعف بنية المجتمع المدني النسوي وتبنيه للمشاركة السياسية للنساء.
10. فيما يخص تطبيق القوانين تتعامل سلطة انفاذ القانون من خلفيات العادات والتقاليد.

- التحديات والصعوبات:

تمثل الحرب الدائرة في بلادنا منذ ما يقارب الثمان سنوات أكبر تحدي وصعوبة أمام مشاركة النساء سياسياً، فدائرة القلق لدى الأسرة والمجتمع من خروج المرأة لحضور أي اجتماعات أو أنشطة سياسية تجعلهم قلقين وغير متأكدين من عودتها إلى بيتها بأمان في ظل القصف بالطيران والدبابات والقنص المباشر، ومن ناحية أخرى فقدان ثقة المجتمع بالأحزاب السياسية التي تعيش مكتوفة الأيدي غير قادرة على تحقيق أي ظهور يساهم في انهاء الحرب، فلذا ركزت أغلب الإجابات على التحديات والصعوبات التالية:

- غياب الأمن والامان يحد من المشاركة السياسية كونها تثير في حركاتها
- العادات والتقاليد الناظرة للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية بأنها عيب ووصمة عار.
- التحريض الإعلامي ضد مشاركة المرأة عبر حملات منظمة وإعلامية وخطب المساجد.
- العنف الاجتماعي اللفظي والفكري والسياسي والديني ضد المرأة.
- استمرار الحرب والصراع وعدم وجود أي أفق لأي تسوية سياسية قادمة.
- الذهنية الذكورية مازالت تعيق مشاركة المرأة سواءا في صناعة القرار وقيادة المجتمع.
- تعتبر المرأة عدوة المرأة وتعمل كل واحدة ضد الأخرى.
- مؤشرات عقلية صانع القرار والأطراف الفاعلة بتعاملها مع مشاركة النساء سياسياً واضحة في قراراتهم الأخيرة التي من خلالها أقصيت النساء من عضوية مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وتحرم من المشاركة في صناعة السلام لأن في اعتبارهم أن المرحلة خاصة بدور الرجل كونها تتعلق بوقف الحرب عسكرياً.

ثانيا: الجهود المبذولة لدعم مشاركة النساء في العملية السياسية:

ركزت الإجابات على أن هناك جهود تبذل لضمان مشاركة للنساء في العملية السياسية سلباً أو ايجاباً يجب الإشارة إليها والتي نذكرها كما يلي:

- السلطة المحلية:

بشكل باهت تحاول السلطة المحلية في المحافظة وعلى مستوى المديريات اشراك النساء في مواقعها التنفيذية أو التخطيطية على استحياء، فالمعروف بأن الهيكل التنظيمي للسلطة المحلية لمحافظة تعز لا يوجد فيه سوى وكيلة واحدة للمحافظ، بينما لا تتواجد النساء في مواقع اتخاذ القرار على مستوى المديريات إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 5 %، أو يتخذ بعض مدراء عموم المديريات قرارات فردية بتعيين امرأة كمديرة إدارة أو مستشارة لشؤون المرأة، وبهذا الصدد

لابد من الإشادة بمدير عام مديرية الشمايتين الذي يتفرد بتعيينه عدد ثلاث نساء كمديرات لمكاتب الوزارات في المديرية وعضوات في المكتب التنفيذي للسلطة المحلية بالمديرية.

- الأحزاب السياسية:

بعض الأحزاب تعمل على تحسين وتمكين المرأة في مستوى القيادات والاغلب تعيش في حالة جمود ويهتم توظيف النساء في المظاهرات الحزبية والمجتمعية شكليا لإيصال رسائل إعلامية بمشاركتها، بينما ينحصر دور الأحزاب السياسية في ترشيح كوادر ذكورية فقط للعمل في مؤسسات الحكومة الخدمية أو في دوائرها الحزبية.

البعض يرى أن الاتجاه العام في الأحزاب السياسية يدعم عدم ترشيح النساء لتشغيل مناصب قيادية في السلطة المحلية وفي نفس الوقت لا يعترض على إقصاء النساء من مواقع صنع القرار في المكاتب التنفيذية.

- وسائل الإعلام:

هيمنت الحرب على الخطاب والبرامج الإعلامية في مواقع وكالات الأنباء الدولية والصحف الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تنقل أخبار اليمن السياسية مع وجود منابر محدودة تتحدث عن تمكين المرأة سياسيا خاصة دورها في بناء السلام وجهود السلام التي ترعها الأمم المتحدة، من جهة أخرى فالدور الإيجابي للاعلام غير فاعل ولم يلعب الإعلام دور تشجيعي للمرأة ولا توجد برامج إعلامية خاصة بالمرأة باستثناء برنامج استثنائي لقناة السعيدة سلط الضوء على نساء في الصف الأول، أما الدور السلبي فالإعلام يستخدم المرأة كعاملة فقط ولم يتبني برامج للدفاع عن حقوق المرأة بل لعب الإعلام دور عكسي في التشهير ضد النساء الناشطات السياسات والعاملات في المنظمات المحلية والدولية.

- منظمات المجتمع المدني:

للمنظمات دور كبير في إبراز الكثير من الكيانات النسوية وتوفير الدعم المؤسسي لها، كما تعمل منظمات المجتمع المدني على رقع وبناء قدرات النساء وتأهيلهن سياسياً لتأهيلهن لمواقع صنع القرار على المستوى المحلي.

ثالثا: الأولويات لدعم النساء للمشاركة في العملية السياسية:

- الحكومة ومنظومة التشريعات والقوانين:

من المعروف أن اليمن من الدول الموقعة والمصادقة على أغلب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ولكنها لا تترجم هذا التوقيع والمصادقة على أرض الواقع، حيث من المفترض ان تقوم الحكومة بموائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادقة عليها مع نشر هذه الاتفاقيات على أوسع نطاق ممكن بما يجعل محتوى الاتفاقيات في متناول يد المجتمع، وكذلك تطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي للحكومة وأجهزتها بحسب ما احتوته هذه الاتفاقيات.

وكون بلادنا قد صادقت على اتفاقية مناهضة كافة اشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) قبل ما يقارب الأربعة عقود فكان من الطبيعي أن تقوم بتعديل التشريعات الوطنية بما يلغي أي تمييز ضد النساء، وكذلك على الحكومة تغيير النظرة الدونية للنساء في المناهج التعليمية وبرامج ومسلسلات التلفزيون والإذاعة والعمل على تعزيز المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، ولأن ذلك لم يتم فإن الأولويات التي ركزت عليها أغلب الإجابات تمثلت فيما يلي:

1- مراجعة التشريعات الوطنية بما يجعلها تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها بلادنا بما يعزز من المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء في الحياة العامة والخاصة.

2- تبني سياسات وطنية تدفع باتجاه تعزيز ومشاركة المرأة في الحياة العامة.

3- تطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بشأن تعيين النساء في كافة مواقع صنع القرار بنسبة لا تقل عن 30 %.

4- دعم وتفعيل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة (المجلس الأعلى للمرأة، اللجنة الوطنية للمرأة).

5- تخصيص موازنة مستقلة لدعم برامج التأهيل والتدريب للنساء القياديات والعاملات في كافة أجهزة الدولة والحكومة بما يعزز من فرص وصولها وترقيها الوظيفي إلى مواقع صنع القرار ويعزز من المساواة وعدد التمييز بينها وبين الرجال.

6- تخصيص تمويل حكومي سنوي للمنظمات النسوية غير الحكومية المهتمة بقضايا النساء وتأهيلهن وتبني قضاياهن في المستويين الوطني والمحلي.

- الأحزاب السياسية:

من المهم أن تتوسع دائرة مشاركة المرأة في دوائر اتخاذ القرار على كافة المستويات في الأحزاب السياسية، فمن الطبيعي أن يكون من حق النساء في أي حزب سياسي التواجد كرئيسة لعدد من دوائر الأمانة العامة بحسب الخبرة والتخصص وليس فقط دائرة شؤون المرأة، ولذا فقد عبر أغلب الإجابات بهذا الصدد عما يلي:

1- إعادة الأحزاب السياسية لترتيب أولوياتها في العمل على تمكين عضواتها من الوصول إلى مواقع صنع القرار في كافة المستويات الحزبية بحسب الخبرة والتخصص.

2- زيادة عدد برامج التأهيل السياسي للعضوات مساواة بالرجال وبما يعزز من فرص وصولها للمناصب القيادية العليا في الحزب ولتعزيز فرص ترشيحها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية.

3- إعادة صياغة الوثائق الأساسية للأحزاب السياسية بما يعزز المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء.

- منظمات المجتمع المدني:

ازدادت في الأونة الأخيرة عدد منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء أو المنظمات التي تهتم بقضايا النساء وحقوقهن والعمل على تنميتها، وقد أصبح لهذه المنظمات دور ملموس خلال فترة الحرب ومن المهم دعوة المانحين الدوليين والحكومة اهتمام أكثر بتوسيع دائرة برامج ومشاريع هذه المنظمات بما يعود بالفائدة على مجتمع النساء والفتيات في بلادنا، ولذا فقد عبرت أغلب الإجابات بهذا الصدد فيما يلي:

1- زيادة مشاريع وبرامج المنظمات الهادفة لتأهيل وتدريب النساء والفتيات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يجعلهن مشارك حقيقي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2- رصد وتبني أي انتهاكات تطال النساء والفتيات والعمل على إعداد تقارير وتنظيم حملات مناصرة للضغط على صناع القرار لتحسين واقع النساء والفتيات في بلادنا.

3- توسيع دائرة أنشطة التوعية والتثقيف في أوساط النساء والفتيات بحقوقهن المشروعة المكفولة في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا.

رابعا: المقترحات والتوصيات التي تعزز من مشاركة النساء في العملية السياسية:

المقترحات:

يتفق أغلب من تمت مقابلتهم بأنه لابد على المستوى الوطني من تعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية وتبوء مواقع صنع القرار والحضور الحقيقي في عمليات بناء السلام من خلال الآتي:

- وثيقة سياسية (ورقة تسوية سياسية بين الأطراف) مضمونها الالتزام بتعزيز مشاركة المرأة من خلال حضورها في المؤسسات والهيئات الحكومية كحد أدنى.
- اصدار قرارات بإشراك النساء في لجان التفاوض - المجلس الاقتصادي الأعلى - البنك المركزي- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وذلك ضمن توجهات الإصلاحات المتفق عليها بين الأطراف.
- استيعاب نسبة ٥٠٪ من المتقدمين لمعهد القضاء الأعلى من النساء.
- توجيهات عليا من مراكز القرار بخصوص ترشيد الخطاب الديني بما يضمن اعاده تشكيل وعي المجتمع تجاه النساء وحمايتهن.
- توحيد التحالفات النسوية من أجل تمكين النساء في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني والمحلي
- تخصيص برامج تأهيل وبناء قدرات النساء في القطاع العام لمساعدتها على الوصول لمراكز صنع القرار
- اصدار قرار في إعادة صياغة المناهج التعليمية بما يضمن تغيير النظرة حول مشاركة المرأة.

على المستوى المحلي لابد من عقد لقاءات موسعة لقيادات الأحزاب والمنظمات والسلطة المحلية لمناقشة الآتي:

1. وضع المرأة السياسي الحالي
2. تنشيط ودعم كافة الكيانات والفعاليات النسائية
3. المطالبة بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني فيما يخص تعيين المرأة في مواقع صنع القرار.
4. التحريك الإعلامي والحملات الإعلامية التي يجب أن تستهدف اظهار الدور المشرف للحركات النسوية في بناء السلام والمشاركة في اتخاذ القرار.

توصيات لضمان مشاركة المرأة في العملية السياسية:

ركزت توصيات المشاركين/ات في الردود على جوانب مختلفة يمكن تلخيصها وتفنيدها كتوصيات موجهه للجهات التالية:

الحكومة/ السلطة المحلية:

- اتخاذ قرار بضمان مشاركة النساء في كافة الدوائر والمؤسسات الحكومية والوطنية.
- تفعيل الآليات الوطنية المعنية بالمرأة.
- مراجعة التشريعات الوطنية بما يتوائم مع الاتفاقيات الدولية بما يعزز من المساواة وعدم التمييز بين الرجال والنساء في الحياة العامة والخاصة.
- إشراك النساء بالتعيينات الوزارية القادمة.
- تعيين النساء في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي بنسبة لا تقل عن 30% بحسب مخرجات الحوار الوطني وبالأخص في المواقع التي تخدم خدمات مباشرة للنساء أو تتعامل مباشرة مع النساء.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني في الأنشطة التي تعمل على تعزيز دور النساء في المحافظة بشكل عام وعلى مستوى المديريات بشكل خاص.

منظمات المجتمع المدني:

- تشكيل تحالفات نسوية قوية وواسعة تشكل ضغط على صناع القرار لإشراكها في مواقع صنع القرار.
- التشبيك الواسع بين منظمات المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعين لتوسيع مشاركة المرأة في تبوء مواقع تنفيذية رئيسية في مشاريعها.
- تصميم مشاريع لدعم وتمكين المرأة للمشاركة في العملية السياسية.
- توجيه مشاريع وبرامج المنظمات وفق استراتيجية إشراك النساء في مواقع صنع القرار.
- تبني برامج تدريب وتأهيل لرفع القدرات القيادية للنساء في القطاع العام.
- ممارسة دور رقابي على تنفيذ السياسات العامة للدولة المتعلقة بالنساء.
- تبني القضايا النسوية من قبل تشبيك جامع بين المكونات النسوية على المستوى الوطني بشكل عام لتبني استراتيجية موحدة حول تعزيز المشاركة السياسية للنساء.

الأحزاب السياسية:

- ضرورة تحديث البناء التنظيمي للأحزاب مع تمكين النساء من مواقع صنع القرار على المستوى المركزي والمستوى المحلي.
- تخصيص نسبة من حصص الأحزاب السياسية للنساء في التعيينات في المناصب القيادية الحكومية الوطنية والمحلية.
- اعلان موقف سياسي واضح في كل حزب سياسي بالتزامهم بتمكين النساء من الوصول إلى مواقع صنع القرار.

وسائل الاعلام:

- عمل ميثاق شرف إعلامي لدعم قضايا تمكين النساء واشراكهن سياسيا.
- تخصيص جزء رئيسي من الخارطة البرامجية لوسائل الاعلام لدعم المشاركة السياسية للمرأة.
- التخلي عن ممارسة التحريض والتشهير ضد النساء وتبني سياسات دفاعية عن النساء.
- انشاء مرصد رقابة إعلامية لمراقبة تطبيق استراتيجية دعم المرأة ومراقبة الخطاب الدعوي التحريضي وترشيد الخطاب الدعوي تجاه قضايا مشاركة النساء سياسيا.
- مواجهة الحملات الإعلامية المعادية للمرأة بخطاب رشيد عميق الأثر يهدف الى إثارة وتعزيز الجانب الإيجابي المشرف لدور المرأة في العملية السياسية.

النساء:

- توسيع حضور الشبكات النسوية ومجموعة الضغط في عمق المجتمعات المحلية لتعزيز دور الحركات النسوية في دعم المشاركة السياسية للنساء على المستوى الوطني.
- التشبيك والتنسيق والدعم بين مختلف شرائح النساء لتوسيع دائرة مشاركتهن المجتمعية لتكون شريكة حقيقية وليست وهمية تسهم في حل ومناصرة قضايا النساء خاصة كونها الأقرب للمرأة والأكثر معرفة بمشكلاتها.
- الايمان بقدراتهن والعمل على تعزيزها والشعور بالمسؤولية وروح المبادرة.